نص ردن

▪ علاء حسن

"فرارية" الجيش السوري

اعضاء ائتلاف دولة القانون المدافعون وبإصرار على رئيس النظام السوري بشار الاسد بحت اصواتهم من اطلاق الصرخات الموجهة هذه المرة الى حكومة اقليم كردستان ، لان اربيل وفرت الملاذ الآمن لعشرات من الجنود السوريين الهاربين من بلدهم ينتمون للقومية الكردية ، اعتراض النواب جاء حرصا منهم على التمسك بالدستور ومادته المتعلقة بحظر جعل الاراضي العراقية منطلقا لشن هجمات او اعتداءات على دول الجوار ومنها سوريا الخاضعة لحكم نسخة اخرى لحزب البعث المنحل والمحظور في العراق.

قضية الهاربين السوريين لا تحتاج اطلاقا الى اطلاق صرخات الاحتجاج من نواب دولة القانون او غيرهم الحريصين جدا على التمسك بالدستور ، وتطوير العلاقات بدول الجوار ، ونبذ التدخل بشؤونها ، و"الفرارية "من الجيش السوري لا يتجاوز عددهم ٣٠ شخصا ، ربما رفضوا اوامر اطلاق النار على مواطنيهم المحتجين ، فتوجهوا الى الاقليم بقناعتهم ، ومثل هذا الموقف شبيه ومطابق لمواقف الاف الجنود من منتسبي الجيش العراقي السابق، فروا الى السعودية لرفضهم تنفيذ الاوامر ضد المنتفضين العراقيين بعد حرب تحرير الكويت مطلع عام ١٩٩١.

معظم السياسيين الحاليين امضوا وقتا طويلا في معسكر رفحا السعودي قبل حصولهم على اللجوء الانساني او السياسي في دول اوربية ، وبعد سقوط النظام السابق عادوا الى وطنهم ، وتوفرت لهم فرص العمل السياسي ، وبتوفيق من الباري عز وجل وبتأييد شعبي واسع ، وبلمعان صورة المعارض السابق حصلوا على مناصب حكومية ، وشغلوا مقاعد في مجلس النواب ، وبعضهم حمل الرتب العسكرية العالية تثمينا لجهوده في مقارعة النظام ، وبعض هؤلاء يعترض اليوم على وصول فرارية سوريين الى اقليم كردستان .

من حق المدافع عن نظام الاسد طرح موقفه وبالطريقة المناسبة ، ولكن ليس من حقه اجبار الاخرين على تبنيه ، وفي بعض الاحيان يتهمهم بالمشاركة في مخطط اقليمي للاطاحة بالنظام السوري عبر ايواء "فرارية " ليس بينهم ضابط برتبة عالية ينوي شن هجمات عسكرية على نظام دمشق ، المتهم هو الاخر ولكن قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية في مدنه من قبل المدافعين عنه اليوم ، بأنه كان وراء تشجيع الجماعات المسلحة على تنفيذ جرائمها الارهابية في العراق .

الغزل الرسمي العراقي مع دمشق بدأ منذ اندلاع التظاهرات في المدن السورية ، فترك خلافا بين الاوساط السياسية المشاركة في الحكومة الحالية ، وفي اثناء اتساع دائرة الخلاف ، هناك من قال ان بغداد، تبنت الموقف الايراني لدعم النظام السوري ، بالمقابل رد الاطرف الاخر بأن العراق يرفض سياسية المحاور ، والتدخل في شؤون دول الجوار ، وانه يلتزم بالاجماع العربي بخصوص الأحداث في سوريا.

"الفرارية" من الجيش السوري اثاروا المشاعر القومية لدى بعض النواب فرفعوا اصواتهم محذرين الشركاء والحلفاء من الاستجابة لمخططات اقليمية ، تستهدف النظام السوري صاحب الحظ السعيد لامتلاكه من يدافع عنه في العراق ويحتج على ايواء "فرارية"من جيشه ، وربما بعد ايام سترتفع اصوات اخرى تطالب بتسليم "الفرارية" لانضباطية الجيش السوري.

ضحايا الدراجات النارية في كربلاء أربعة أضعاف العمليات الإرهابية

إحدى الحوادث التي خلفها الاستخدام السيئ للدراجات... ارشيف

أوصت ندوة عملية أقيمت في كربلاء بأهمية تطبيق قوانين السير الخاصة بالدراجات النارية، كاشفة في الوقت نفسه عن أن حوادث الدراجات النارية في المحافظة تفوق ما تخلفه العمليات الإرهابية من ضحايا.

وعرضت خلال الندوة نتائج دراسة قدمتها وحدة التطوير المهني في مركز تدريب وتطوير الملاكات الطبية التابع لدائرة صحة كربلاء.

□ بغداد / المدى

وأكدت الندوة التي حضرها مديرا صحة كربلاء ومرورها ، واعضاء من مجلس المحافظة والبرلمان إلى جانب منسق الأمم المتحدة (يونامي) علي كومنة، على أهمية تنظيم وتطبيق قانون سير الدراجات النارية، وحدود السرعة وتعليمات السلامة كما هو الحال بالنسبة للمركبات الأخرى، فضلا عن التدريب والخبرة للحد من الحوادث المرورية. وتضمنت التوصيات أن يجتاز سائقو الدراجات النارية اختبار المهارات الخاصة وإجازة السوق، ومن أجل الحد من ركوب الدراجات النارية أوصت الندوة بمضاعفة تكاليف استصدار رخصة قيادة الدراجة النارية، وتحديد عدد راكبي الدراجة بشخصين فقط. وشددت الندوة على إلزام سائقي الدراجات النارية بارتداء مستلزمات الوقاية الشخصية كالخوذة والحذاء المناسب والقفازات، مقترحة استحداث ممرات خاصة بالدرجات النارية وفصلها عن السيارات والمركبات الكبيرة، مؤكدة على وضع ضوابط للتجار وأصحاب معارض بيع الدراجات النارية من حيث الكمية والنوعية، وحث أولياء الأمور وإدارات المؤسسات التربوية على التثقيف للحد من استخدام الدراجات النارية من قبل الأطفال والمراهقين. من جهته، قال الدكتور مهدي عبد الصاحب المختص بكسور العظام: إن الدراسة استغرقت مدة ١٠٠ يوم، وأحصت خلال هذه المدة ١٨١٣ حالة طارئة دخلت شعبة الطوارئ في مستشفى الحسين التعليمي بكربلاء، كان بينها ٨٣٣ حالة جراء حوادث الطرق، ٤٥٦ حالة منها سببها حوادث الدراجات النارية.

واضاف أن نسبة ٤٥,٩٪ من حالات الإصابة التي دخلت المستشفى كانت بسبب حوادث الدراجات النارية، في حين كانت نسبة الذين دخلوا المستشفى جراء العمليات الإرهابية ١٢,١٪ "وهذا يشكل خطراً كبيراً"، على حد قوله. في حين قال الدكتور معمر الاعرجي المختص بجراحة الوجه والفكين: إن نسبة ٥٥٪ من حوادث الطرق سببها (الستوتة)، وهي نسبة كبيرة جداً لعدم امتلاك هذه العجلة شروط أمان، مؤكدا أن جميع من يستخدمون الدراجات النارية غير ملتزمين بضوابط القوانين المرورية، ولا يرتدون واقيات حامية للرأس والأرجل، فضلا عن افتقار تلك الدرجات للمتانة.

وبين أن حوادث الدراجات النارية أصعب من غيرها، إذ يشترك على علاجها الأطباء من جميع الاختصاصات، مثل جراحة الوجه والفكين، والكسور والجراحة العامة، والجملة العصبية، والعيون والأنف والأذن، إلى جانب جراحة الصدر.

من جانبه، أرجع الدكتور أمجد الدفاعي المختص بالجملة العصبية رواج الدرجات النارية إلى غلق الطرق الداخلية في المدينة، مبينا أن الحالات التي أدخلت ردهة جراحة الجملة العصبية توزعت بواقع، ٧٠٪ من الحالات سببها حوادث الدراجات النارية، و٣٠٪ سببها حوادث السيارات والإطلاقات العشوائية والسقوط من المرتفعات والمشاجرات. وأضاف أن أعمار المصابين تراوحت من ٢٠ سنة فما دون وكانت نسبتهم ٦٥٪، بلغت نسبة الإصابات الشديدة ٥٤٪، أما الإصابات المتوسطة فنسبتها ١٠٪، مشيرا إلى أن ٢٥٪ من الحالات انتهت بالوفاة، على العكس من الحوادث الأخرى التي انتهت بحالة وفاة واحدة، و١٨٪ تسببت بعوق دائمي. فيما لفت الدكتور إحسان هادي اختصاص انف وأذن وحنجرة، إلى جانب آخر من مضار الدراجات النارية، موضحا أن نسبة الإصابة بحساسية الأنف والتهاب القصبات زادت بنحو ثلاثة أضعاف بسبب زيادة أعداد الدرجات النارية. وتابع بالقول: أن أغلب أصحاب الدرجات النارية من الأحداث، وهم لا يراعون الجوانب البيئية والصحية والنفسية خلال حركتهم في الشوارع، "إذ لا يرتدون الخوذ والقفازات وبالتالي فأن سرعة الهواء بجانب الأذنين يولد أصواتا عالية وبمرور الزمن تؤدي إلى صمم تدريجي في كلا الأذنين". وحذر هادي من أن هناك تأثيرات بيئية خطيرة لوقود الدرجات النارية التي تعمل بمزيج من مادة البنزين وزيت المحركات وهو ما ينتج عنه انبعاث غازات سامة مضرة بالأغشية المخاطية ومسرطنة بنسبة عشرة أضعاف من وقود السيارات. إلى ذلك ذكر مدير مرور كربلاء العميد مانع عبد الحسن، إن الدراجات النارية الصغيرة الحجم غير مشمولة بقانون المرور كون محركاتها أقل من (١٢٥ CC)، مضيفا أن في كربلاء أكثر من ٢٠٠ ألف دراجة نارية. لكنه أكد أن مديرية مرور كربلاء تقوم بحملات مكثفة واتخاذ إجراءات بحجز الدراجة وفرض غرامة مالية على صاحبها من أجل الحد من الحوادث المرورية، موضحا أن ساحات الحجز التابعة لمديريته امتلأت بالدراجات النارية. ودعا عبد الحسن جميع دوائر الدولة إلى التعاون لمعالجة هذه الظاهرة التي وصفها بأنها عبء كبير على رجل المرور، مشيرا إلى أن بعض المحافظات اتخذت إجراءات رادعة بهذا الخصوص مثل محافظتي بابل والديوانية، معلنا أن هناك دراسة في محافظة كربلاء لمنع هذه الظاهرة والحد من انتشارها. أعضاء مجلس النواب عن محافظة كربلاء وعدوا بحل المشكلة، إذ النائب عن التحالف الوطني رياض الغريب: إن قوانين المرور تحتاج إلى تفعيل وأن كتلة كربلاء البرلمانية ستجتمع مع الجهات المعنية في المحافظة لتشريع قانون يرفع إلى البرلمان للحد من هذه الظاهرة الخطيرة. في حين ألمح النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي إلى أن "هناك أياد خفية تروج هذه السلعة لمصالحها الشخصية، ولا عيب في القانون النافذ، إلا أن الحكومات المحلية لم تطبقه وسنقوم بمراقبة تطبيق القانون ولا يحتاج الموضوع إلى رفعه للبرلمان"، بحسب ما يرى. وطالب الحسناوي بمعالجات جذرية لهذه الظاهرة والوقوف على أسبابها، ومنها إعادة عمل حافلات نقل الركاب بأجور زهيدة، فضلا عن فتح بعض الطرق في المدينة القديمة وتطبيق تعليمات المرور بما يتعلق بأعمار ركاب الدراجات النارية وشروط المتانة في المركبة وشروط الأمان للسائق.

ساوة.. بحيرة يلفها الغموض والإهمال

□ المثنى / المدى

تغيب المظاهر السياحية عن بحيرة ساوة بمحافظة المثنى، كما تعاني من غياب مشاريع الاستثمار فيها، وقلة عدد زائريها نظرا لعدة أسباب يتقدمها الطقس الحار وارتفاع ملوحة المياه التي لم تسمح حتى بتربية الأسماك فيها.

لم يلحظ السائق رحيم الأسدي وهو يقترب من بحيرة ساوة أية مظاهر تدل على أن هناك مرفقا سياحيا ذا خدمات تجعل منه مقصدا للزوار، بحسب ما نقل عنه موقع "إيلاف" الإلكتروني.

ورحيم الذي يعمل سائقا لباص سياحي، يزور ساوة لأول مرة بصحبة تلاميذ مدرسة ابتدائية في ناحية المحمودية، تفاجأوا بأن البحيرة التي طال شوقهم لرؤيتها لم تكن سوى مسطح مائي تعلو ضفافه الأتربة والأوساخ، وتحيط به الصحراء والأملاح.

وعلى الرغم من جمال المنظر الفريد من نوعه، والمتمثل في بحيرة مترامية الأطراف في صحراء واسعة، إلا أن غياب المظاهر على كونها مرفقا سياحيا، أصاب التلاميذ والمرافقين بالإحباط.

ومنذ عقد الثمانينات من القرن الماضي كانت هناك محاولات لجعل بحيرة ساوة مقصدا للسياح، ونافذة لتمتع أهالي محافظة المثنى جنوب العراق بمنظر الصحراء والطبيعة، إلا أن كل المشاريع التي أقيمت كانت تجارب فاشلة، ولم يتبق من المرافق التي بنيت مثل المظلات والأرصفة والممرات سوى أطلال بائسة.

كما لم يتبق من المطاعم ودور الاستراحة التي بنيت على شكل خيام سوى هياكل تلعب في داخلها الريح.

وتمتد بحيرة ساوة على مساحة نحو تسعة كيلو مترات مربعة، ويتراوح عمقها بين ثلاثة إلى خمسة أمتار وتحيط بها حافات من الصخور والأملاح المتكلسة.

وحين اقترب المعلم حميد حسن الذي رافق التلاميذ في رحلتهم، لم يجد من بناية المطعم الذي شيد سوى هيكل مجرد من مظاهر الحياة.

وعلى طول الطريق المؤدي إلى البحيرة، لا توجد علامات مرورية أو إرشادية توحي لك باقترابك من مرفق سياسي هام.

وبحسب كريم الجنابي (مدرس)، الذي يسكن على مسافة عدة كيلو مترات من البحيرة، فإن محاولات مشاريع الاستثمار في المنطقة باءت بالفشل، بسبب انعدام التنسيق بين الجهات المنفذة والسلطات المحلية المعنية.

ويتابع: "بناء مرافق سياحية لا يكفي لوحده لإحياء المنطقة، لأنها إذا بنيت فستتحول إلى أطلال مثل السابق بسبب غياب الزائرين"، مشيرا إلى أن "الأمر يحتاج خطة عمل متكاملة يشترك فيها الإعلام والجهات السياحية ورجال الأعمال وخبراء السياحة والاقتصاد".

ويضيف الجنابي "لا يجرؤ المواطن على القدوم إلى المنطقة بسبب انعزالها، وتطرّف المناخ وقسوته لاسيما في الصيف". وعلى الرغم من أن هناك زائرين يقصدون البحيرة، إلا أن أعدادهم قليلة جدا، ولا تحقق مردودا اقتصاديا لمن يسعى إلى الاستثمار في المنطقة، وتخلو البحيرة من مظاهر الحياة البحرية فيها بسبب الملوحة. وبحسب الجيولوجي سعيد حسن، فإن هناك محاولات سابقة جرت من قبل جهات علمية لتربية الأسماك فيها لكنها لم تنجح. وعايش حسن زيارة بعثة علمية روسية إلى البحيرة في السبعينات من القرن المنصرم لغرض دراستها لاسيما وأن هناك نظريات تفيد بارتباط مياهها ببحر قزوين.

ويتابع: "تعلو البحيرة سطح الأرض بنحو خمسة أمتار، مما جعلها تبدو كحفرة عميقة لا يراها الناظر من بعيد".

وفي ركن من أركان البحيرة الشاسعة تلمح سيارة وبجانبها أناس افترشوا الأرض، ويشير أبو حسين إلى أن المكان لم يتغير في ملامحه طيلة عقود، وظلت البحيرة فقيرة بإمكانياتها السياحية، مضيفا أن العديد من الخبراء الجيولوجيين زاروا البحيرة ودرسوا تكويناتها، لكن الإعلام لم يبد أي اهتمام بالنتائج التي توصلوا إليها حول البحيرة.

ومنطقة البحيرة عبارة عن منخفض في وديان الهضبة الصحراوية وتبعد مسافة كيلو مترات عن نهر العطشان .

ويلتقط أبو حسين الذي درس الزراعة في جامعة بغداد صورا نادرة لكهوف تنتشر على طول شاطئ البحيرة، حيث يأمل بنشرها على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك) كجزء من التعريف بها، قائلا: إن هذه الكهوف تكونت بفعل الأملاح التي تذوب بين الصخور، من بينها صورة لكهف بعمق ثلاثة أمتار.

وحين يقترب الشخص من البحيرة يلمح ظاهرة الرغوة البيضاء التي تشكل منظرا خلابا وهي تحتضن الشاطئ.

لكن المنطقة تعاني من النفايات التي تلعب بها الرياح، مثل الأكياس والعلب الفارغة والتي تجد طريقها أحيانا الى قاع البحيرة ما بساهم في تلوثها.

ويرى كامل الطائي الذي يزور البحيرة بصحبة صديقه وابنه، أن الطقس المتطرف يبعد الزائرين عن البحيرة.

ويقول: إن أطفاله رفضوا زيارة البحيرة للمرة الثانية بعدما وجدوا المنطقة عبارة عن صحراء مقفرة، عند زيارتهم الأولى لها قبل سنة، السبب نفسه الذي يجعل أهالي محافظة المثنى يصدون عن زيارتها.

والزائر للبحيرة لن يجد ماء صالحا للشرب على سبيل المثال بل ولا تتوفر مجار للصرف الصحي، ما يشكل عائقا أمام تطوير المنطقة وجذب الزوار إليها.

وارتبطت البحيرة بقصص دينية بحسب رجل الدين جعفر الياسري الذي يقول: أن هذه البحيرة مقدسة لدى المسلمين لأنها كانت منبع تدفق المياه الذي أغرق الأرض في عهد النبي نوح (ع)، وإن تدفق ماء البحيرة، ينسبه البعض إلى إنه من علامات قيام الساعة، مشيرا إلى أن البحيرة أفاضت الماء يوم ميلاد الرسول الكريم (ص)، بحسب قوله.

بحيرة ساوة.. غياب واضح للاستثمار

تربية بابل تطالب العوائل المهجرة بإخلاء إعدادية مدمرة

□ بابل / إقبال محمد

انتقدت العوائل المهجرة الساكنة في بناية إعدادية صناعة الحلة قرار المديرية العامة لتربية بابل بإخراجهم من المبنى، فيما طالبت الحكومة المحلية بالتريث في تنفيذ القرار وإيجاد مساكن بديلة لهم.

وقال المهجر أبو جاسم في حديثه لـ"المدى": إنه اضطر إلى النزوح من ناحية الاسكندرية بعد عمليات التهجير القسري الذي تعرضت له مناطق شمال بابل على أيدي الجماعات الإرهابية التي قامت بتهجير وقتل العديد من المواطنين.

عوائل تسكن الأطلال

وبين أنه لجأ إلى مدينة الحلة وسكن بناية إعدادية صناعة الحلة التي دمرت بشكل كامل في الحرب الأخيرة عام ٢٠٠٣، مشيرا إلى أن "أكثر من ٧٠ عائلة تسكن في هذه البناية التي تفتقر لأية خدمات، فالنفايات والمياه الآسنة تحيط بها، وكل عائلة تسكن في غرفة صغيرة جدا، لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة".

وأشار أبو جاسم إلى أن "مديرية تربية بابل أبلغتنا بإخلاء البناية لأن وجودنا فيها غير قانوني"، متسائلا "أين نذهب وأين نسكن إذا شردنا من هذه البناية"، مطالبا الحكومة المحلية بتوفير مساكن واطئة الكلفة لهم.

وذكر أن المنظمات الإنسانية العراقية والعالمية وجمعية الهلال الأحمر زارت البناية وقامت ببناء نحو ٢٠ شقة للعوائل "وكنا نأمل أن يتم بناء وتأهيل جميع الغرف الموجودة في هذه البناية ووضع سياج حولها بدلا من سياج أشجار النخيل والسعف الحالي".

تهجير رسمي

سلمان عبيد قال لـ"المدى": أنه رب عائلة مكونة من أربعة أفراد إضافة إليه وزوجته، مضيفا "لجأنا إلى هذه البناية الخربة بعد تهجيرنا من قبل الجماعات المسلحة، وجميعا نسكن في غرفة واحدة صغيرة".

وأضاف "البناية لا تصلح للسكن وقد أكدت إحدى لجان حقوق الإنسان أن البناية تفتقر لأبسط الحقوق الإنسانية، ولا توجد فيها أي خدمات"، مشيرا إلى أن أبناءهم وبناتهم يضطرون إلى قطع مسافات طويلة للالتحاق بالمدارس "كما نعاني أيضا من قلة المساعدات لأن أغلب سكان المجمع من كبار السن والنساء".

اما زهراء كاظم فأوضحت في حديثها لـ"المدى"، أنها أم لثلاثة أطفال "أسكن هذه البناية منذ عدة سنوات بسبب تهجيرنا من مناطق شمال بابل"، مضيفة أن "البناية لا تتوافر على أبسط حقوق الحياة فالمياه الآسنة والأوساخ والأنقاض هي السمة البارزة لهذه البناية، ومع هذا تهددنا تربية بابل بالإخلاء".

وأكدت كاظم "أنا وأطفالي لا نملك مترا واحدا في العراق فأين نذهب، أما آن الأوان للحكومة المحلية في بابل إن تبدأ بمشروعها ببناء دور واطئة الكلفة لمن هم مثل حالنا".

أما علي سلمان فقد ذكر في حديثه لـ"المدى"، أنه تلميذ في الصف الرابع الابتدائي "أسير يوميا مئات الأمتار لكي أصل إلى إحدى المدارس القريبة من هذا المجمع، حبي للدراسة يجبرني على السير في أيام الحر والبرد القارص وتحت المطر لمواصلة دراستي"، متمنيا ان تقوم التربية ببناء مدرسة قريبة منها.

مخاطر صحية وبيئية

من جهته قال مدير دائرة الهجرة والمهجرين في بابل نصر عبد الجبار لـ"المدى": أن جميع المهجرين الساكنين في إعدادية صناعة الحلة وقعوا على تعهدات بإخلاء البناية عند احتياج التربية إليها.

وبين أن دائرته تقوم بجرد أسماء المتواجدين ومعرفة إذا كان البعض منهم يمتلك مسكنا أو قطعة أرض، وشمول من لا يمتلكون منازل أو قطع أراض بمشروع الدور واطئة الكلفة.

فيما أكد مكتب حقوق الإنسان في بابل أنه زار البناية وأشر ملاحظاته التي في مجملها مخالفة لحقوق الإنسان والصحة والبيئة، داعيا الدوائر الصحية والخدمية إلى القيام بحملات يومية أو أسبوعية لرفع النفايات وردم المستنقعات المحيطة بالبناية.

بدورها قالت رئيسة لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس محافظة بابل سهيلة عبد الرضا لـ"المدى": إن وزارة الهجرة والمهجرين تشجع العوائل المهجرة على العودة إلى مناطق سكناها الأصلية ، مبينة "نحن في محافظة بابل أنهينا هذا الملف وتقوم دائرة الهجرة في بابل بتقديم منح مالية للعوائل المهجرة للعودة إلى بيوتها ومناطقهم وخاصة في شمال بابل".